الفصل الأول

ظاهرة التحول الديمقراطى في افريقيا

المحتويات:

١ -ظاهرة التحول الديمقراطى

٢ - الديمقراطية والتنمية

٣ - الضغوط الخارجية

٤ - النظام الأمثل لأفريقيا

٥ - تحديات التحول وآفاق المستقبل فى أفريقيا

٦ - الانتقال الديمقراطى فى أفريقيا

ظاهرة التحول الديمقراطى فى أفريقيا:

تعيش أفريقيا منذ منتصف الثمانينات تحولاً جديداً فالإقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية، يمكن اعتباره واحدا من الأحداث الكبرى فى التاريخ الأفريقى المعاصر - وخاصة فى ظل المتغيرات الدولية التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى وكساد الفكر الشيوعى، ومحاولة النظام الدولى الجديد ونبشه قيم الليبرالية والديمقراطية فى بقية أنحاء العالم[1].

إن الحلم الديمقراطى يقتضى كفاحا متواصلا وعزيمة لا تكل مهما يكن الثمن، فجنين الديمقراطية ينمو لا محالة من خلال نضال الجماهير الأفريقية.

لا شك فى أن أفريقيا اليوم تعيش لحظة ديمقراطية، تتضح ملامحها فى تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإضفاء الطابع الديمقراطى على مؤسسات الحكم والسياسة، ويؤكدها كذلك انهيار كثير من النظم التسلطية، والاتجاه المتزايد نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية[2].

إن عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية فى أفريقيا، لا يمكن

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر: جان - ماريل نزوانكو، أفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية الاجتماعية، عدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص ١٢٩ .

وانظر أيضاً : ريتشارد جوزيف، أفريقيا: ميلاد جديد للحرية، مجلة الديمقراطية ، الكتاب الأول، ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) انظر:

Claud Ake, Rethinking Africa Democracy, Journal of Democracy, Vol. 2, No. 1. Winter 1991, PP. 32 - 44 .

النظر إليها باعتبارها انعكاسا لمتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، كما يشير إلى ذلك بعض أنصار نظام الحزب الواحد كمبرر للاستمرار في الحكم[1].

إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل أساسية أبرزها:

١ - مصالح الطبقة البيروقراطية البورجوازية المهيمنة ومدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الإصلاحات الديمقراطية.

٢ - مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي بين المواطنين الأفارقة.

٣ - القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة، والتي تأخذ شكل الحروب الأهلية والدولية في عدد من المناطق الأفريقية، مثل القرن الأفريقي وجنوب السودان، ولعل هذه العوامل ترتبط بمجموعة أخرى من القضايا، التي تمثل مداخل أساسية لدراسة عملية التطور السياسي والاجتماعي في أفريقيا، ومن ذلك: طبيعة الدولة بعد الاستعمار، وإشكاليات مؤسسات المجتمع المدني في ضوء الانقسامات العرقية والاثنية الحادة، وحقيقة الصراعات الاجتماعية وشكل الحكم في أفريقيا[2].

وهنا يجدر بنا أن نسلط بعض الأضواء على الآراء المختلفة: حتى

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن (دكتور): ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٣، ص ٨.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن (دكتور): مرجع سابق، ص ١٠.

نصل فى النهاية من خلال المناقشة الموضوعية لجميع الآراء المطروحة، مثلا بعض المثقفين والنخبة يرون أن طبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال وما تفرضه من متطلبات لبناء الدولة القومية، تقتضى الإسراع بعملية التنمية الشاملة، وهذه الآراء تتفق تماماً مع وجهة نظر بعض الزعامات الأفريقية، الذين أخذوا بنظام الحزب الواحد. إذ نظرت إليه باعتباره إطارا تنظيميا موحداً ملائماً للبناء الاجتماعى السائد فى أفريقيا.

أما التعدد الحزبى فقد اعتبر عامل تقسيم وتجزئة فهو يقوم على الاختلاف وليس التوفيق.

غير أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على التحرر من الاستعمار، بدأت الدول الأفريقية تفيق من وهم نظام الحزب الواحد، حيث أدركت بما لا يدع مجالا للشك أنه معوق أساسى يقف أمام نهضتها وتقدمها[1].

ولقد بات واضحا أمام الأفارقة أن القول برفض الديمقراطية التعددية لمجرد كونها تعبر عن تراث حضارى مغاير، هو غير دقيق ويدل على عدم الفهم[2]. فإن سوء الفهم هذا مرده الخلط بين مبادئ الديمقراطية وإطارها المؤسسية، إذ تتضمن مبادئ الديمقراطية مشاركة شعبية واسعة النطاق، ورضاء من جانب المحكومين، ونوعًا من الرقابة العامة على هؤلاء الذين يتولون السلطة، ولا شك أن هذه المبادئ قد تتخذ أشكالا وترتيبات سياسية متنوعة؛ طبقا للظروف والأحوال التاريخية.

---

(١) نزوانكو: يرى أنه «يفرض أيدبولوجية أحادية علي الدولة، ويسعى إلي تأليه شخصية الفرد تبعا لغاية حددت سلفا، بالإضافة إلي أنه يقيم من نفسه وصيا علي الناس محددا لهم ما يفكرون فيه وكيف يفكرون، والحزب الواحد يعلم الناس أن يخفوا أفضليتهم وراء صيغ وكليشيهات جوفاء، ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب».

(٢) انظر: نزوانكو: مرجع سابق، ص ١٣١ .

القول بأن التعددية الحزبية هى عامل تقسيم وتجزئة وتثير الصراعات الاثنية والعرقية فى المجتمعات الأفريقية، قول مردود عليه وخاصة فى بعض البلدان مثل إريتريا، التى مارست الديمقراطية منذ الأربعينات إبان حق تقرير المصير لإريتريا والقضية ليست إثنية وعرقية. ولكنها قيادة سيئة، فليس هناك شيء صراعى موروث يتعلق بالانقسامات الإثنية، إنها تقود للصراع فقط عند تسيس، النخب السياسية هى التى تقوم بعملية التسييس تلك فى سعيها للحصول على السلطة والدعم السياسى، كما يستخدمون خطر الصراعات الاثنية والعرقية لتبرير التسلط السياسى.

الديمقراطية والتنمية:

أما فيما يتعلق بالربط بين قضيتى الديمقراطية والتنمية فى أفريقيا والدول النامية، فإن القول بأن التعددية الحزبية مسألة ترفيه ليست المجتمعات الأفريقية فى حاجة إليها قبل أن تحقق برامج التنمية والتحديث المطلوب، هو إدعاء مضلل. فلو كان صحيحا أن الديمقراطية تتعارض مع التنمية، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أن يكون الأفراد أكثر اهتماماً بتحسين أحوالهم المعيشية أكثر من اهتمامهم بالتصويت فى الانتخابات أو أن يكونوا أكثر اهتماماً بأحوالهم الصحية أكثر من الاهتمام بالمشاركة السياسية .. على أن القضية الأساسية لا تكمن فى أن الحصول على طعام أفضل يعد أكثر أهمية من التصويت فى الانتخابات. ولكن فى تحديد من له الحق فى أن يقر أيهما أكثر أهمية؟

وأيا ما كان الأمر، فإن خبرة التنمية الفاشلة فى أفريقيا توضح أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية، خلال العقود الماضية من التسلط

السياسى، وأن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية أمر ضرورى كما أكد على ذلك الميثاق الأفريقى - من أجل المشاركة الشعبية فى التنمية والتغيير، كما هو معروف. وأنه بعد ثلاثين عاما من الاستقلال فى أفريقيا لا توجد أدنى علاقة مقنعة بين نظم الحكم التسلطية أو الديكتاتورية أو الشمولية وتحقيق معدلات تنمية، اقتصادية مرتفعة فى أفريقيا، وأن الديمقراطية مهما يكن من أمر تقوم على دعامتين أساسيتين.

الدعامة الأولى: تتمثل فى أن الديمقراطية تعنى أن يقتصر دور الدولة على وظيفة «المنسق العام للمجتمع»؛ تاركة قضايا التنمية للقطاعات الأهلية غير الحكومية.

الدعامة الثانية: الضغوط الخارجية:

فى أبريل عام ١٩٩٠، صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية «بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادى وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطى قد أضحى شرطا ثالثا لتلقى المساعدت الأمريكية». ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربى للديمقراطية.

وفى يونيو من العام نفسه أكد وزير الخارجية دوجلاس هيرد نفس المعنى السابق حينما قال: «إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التى تتجه نحو التعددية، وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق».

وفى يونيو ١٩٩٠ أثناء المؤتمر الفرنسى الأفريقى، أشار الرئيس ميتران إلى أن المساعدات الفرنسية فى المستقبل، سوف تمنح للدول التى

تتحرك صوب الديمقراطية، ولا شك أن استخدام الضغط الغربى سواء من خلال العلاقات الثنائية أم من خلال المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لفرض التحول الديمقراطى "Political Conditionality"، أضحى يطلق عليه اسم «المشروطية السياسية لمنح المعونات والقروض».

وهكذا مجمل القول .. فإن استخدام سلاح المعونات من قبل الدول العربية، يعد وسيلة ذات بأس فى عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

فلا يخفى أن منع المعونات والمساعدات، كما كانت سابقا للنظم الشمولية أو الاستبدادية، أمر يدعم من قبضة النخبة الحاكمة فى مواجهة شعوبها، أما منع هذه المساعدات فإنه يعمل بالمقابل على إضعاف هذه النخب المتسلطة وقد يساعد على إسقاطها.

وعلى سبيل المثال، فإن الضغوط الغربية ساعدت فى إحداث تحول ديمقراطى مهم فى الكاميرون وكينيا وسيراليون وزامبيا وزائير وغيرها من الدول الأفريقية. حقيقة علينا أن نتذكر أن المعونات الخارجية التى حصلت عليها النظم الحاكمة فى أفريقيا منذ الاستقلال، لم تساعد على تحقيق تنمية. وعليه، فإن القول بمنع هذه المعونات سوف يؤدى إلى إضرار بمصلحة الشعوب الأفريقية هو قول مردود عليه.

النظام الأمثل لأفريقيا:

ويؤكد الجدل السابق على أن الديمقراطية تمثل مطلبا شعبيا لا يمكن إنكاره فى الواقع الأفريقى الراهن، وهنا يطرح البعض تساؤلات عن أفضل نظام سياسى للحكم والتنمية يتوافق مع الخصوصية الأفريقية؟ وللإجابة

على ذلك، لابد من الإشارة إلى قضية أساسية تعد مقدمة لازمة، وهى أن الديمقراطية نظام سياسى يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية من أبرزها الحرية السياسية، وهى تدعم وتؤكد الكرامة الفردية من خلال إطلاق العنان لحرية العقل والروح والأكثر من ذلك، أنه فى ظل النظام الديمقراطى يصبح من حق المرء أن يخطىء وهو يمارس حرياته الأساسية[1].

وأيا كان الأمر، فإن أى نظام ديمقراطى لابد وأن يشتمل على العناصر الآتية:

١ - **تعدد الإرادات الفاعلة** فى عملية صنع القرار، إذ لا يمكن أن يصير القرار عن إرادة واحدة مهما كانت حكمة أو قدسية هذه الإرادة. وعلى ذلك يؤكد معنى أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب، فلا وصاية لفرد معين مهما علا شأنه، كما أن تميز نخبة أو جماعة معينة فى المجتمع لا يفرض أدنى تأثير على مبدأ الأغلبية فى عملية صنع القرار.

٢ - **تعدد القنوات الشرعية التى تربط الحاكم بالمحكوم:** وهو ما يعنى أن تكون العلاقة السياسية مباشرة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة.

٣ - **الرقابة السياسية:** وهى تتحقق من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية، وينبغى أن تجرى هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام السرى، ولا شك فى أن

---

(١) أحمد عبد الرحمن حسن: مرجع سابق، ص ١٥ .

الانتخابات بهذا المعنى تمثل الضمان الأساسى لمشاركة الشعب فى عملية صنع القرار، وتؤكد كذلك على مبدأ الرقابة السياسية.

٤ - الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة، وذلك يسمح لأحزاب المعارضة بأن تؤهل نفسها لتولى السلطة فى حالة فوزها بالانتخابات. إنه ييسر من عملية تداول السلطة بشكل سلمى.

٥ - احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية: فالفرد له حقوق أساسية باعتباره فردا، وتتضمن هذه الحقوق حق الحياة، وحق اعتناق أية عقيدة يريدها، وأن يكتب ويتكلم بحرية، وأن ينضم إلى منظمات كالنقابات والأحزاب السياسية إن شاء، وينص أن تقوم الدولة بالمساواة فى المعاملة بين الجميع.

وهكذا، إن توافر العناصر السابقة هو أمر لازم لخلق أى نظام ديمقراطى، ويمكن تدعيم ذلك النظام فى ظل ثقافة ديمقراطية مدنية تعم المجتمع، كما يمكن تكريسه قانونيًا من خلال إقرار دستور ديمقراطى، ينص تفصيلا على العناصر السابقة وآليات تحقيقها فى الممارسة السياسية.

تحديات التحول و آفاق المستقبل فى أفريقيا:

إذا سلمنا بمقولة أن أفريقيا تمر بلحظة ديمقراطية وأن التحولات التى تشهدها دولها تعكس بحق حالة «ورشة عمل للديمقراطية» على حد تعبير سكلار Sklar، فإن ثَمْ مجموعة من القضايا والمشكلات بشأن تدعيم واستمرار الديمقراطية فى أفريقيا على وجه عام، ومنطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص، تعد جديرة بالدراسة والتحليل وذلك على النحو التالى: -

- تعد قضية الديمقراطية محور أزمة التطور السياسى فى أفريقيا منذ الاستقلال، فقد فشلت استراتيجيات التنمية التى تبنتها الحكومات التسلطية فى تحقيق المهام السياسية والاقتصادية التى حددتها. فبدلا من وصول المجتمع إلى حالة الوحدة والتجانس، دفعت به إلى حالة الانقسام والتمايز العرقى، وبدلا من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة فى المجتمع، وبدلا من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادى والانحراف، وبدلا من تأسيس أنظمة سياسية فعالة، خلقت اتجاهات انفصالية وانقلابات عسكرية وحروبًا أهلية[١].

ولا شك فى أن هذا الأداء السيىء للنظم الشمولية والتسلطية فى أفريقيا بعد الاستقلال يعزى إلى غياب الديمقراطية، ولو أن المواطن الأفريقى أعطى حق الاختيار بحرية، لاختار نهج الديمقراطية والمسئولية السياسية، بدلا من الديكتاتوريات التى تتسم بالعجز والفساد.

وعلى هذا الأساس، فإن جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الأفارقة، لم تعد على استعداد مرة أخرى لكى تصبح ضحية لنظم حكم استبدادية. إن جميع الجوانب النظرية والأخلاقية فى أفريقيا الآن، تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوى القائم وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير[٢]. وأن حركة الإصلاحات الديمقراطية فى

---

(١) انظر :

Richard Sklar : "Democracy in Africa" Africa Studies Review, 26 September December 1983. PP. 11 - 24 .

(٢) انظر:

Robert Eatton, Liberal Democracy in Africa Political Science Quarterly, Vol. 105, No. 3, 1995. P. 455 .

أفريقيا منذ عام ١٩٨٩ قد تؤدى إلى عدة احتمالات ممكنة، تتراوح بين استمرار بعض الزعماء المتسلطين، والأنظمة الشمولية وتصل إلى حد ظهور حلقات متتابعة من الحرية السياسية وانعكاساتها تؤدى فى النهاية إلى تعميق وتأصيل الحكم الديمقراطى. وقد أثار هذا التحول موجة من التفاؤل لدى المهتمين بالشئون الأفريقية، الذين رأوا فيه ثمرة طيبة لكفاح الأفريقيين من أجل حقوقهم وحرياتهم المشروعة، التى صارت عليها نظم الحكم التسلطية لعقود طويلة بعد الاستقلال. كما تطلعوا إلى أن يكون هذا التحول بداية لإصلاح سياسى حقيقى يواكب - سياسات الإصلاح الاقتصادى التى أخذت بها الدول الأفريقية فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة، التى اشتدت وطأتها منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصة[١].

الانتقال الديمقراطى والممكنات:

وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطنى وإنجاز أهداف الثورة والتى استمرت أكثر من ثلاثون عاماً، وجب عليه بعد الاستقلال الانتقال إلى بناء النظام الديمقراطى، والانتقال من عصر الثورة إلى عصر الدولة وهناك اختلاف كبير كما هو معروف يمكن تسميته. فكان الارتباط بين الديمقراطية والثورة؛ لأن الثورة مرادفة للعنف دائماً والانتقال الديمقراطى. بوصفها منافسة إجتماعية سلمية تؤمن بمادئى التوافق والتراضى قاعدة للصراع السياسى، بين أطراف الحقل السياسى، وبين السلطة والمعارضة.

---

(١) عراقى عبد العزيز الشربينى (دكتور): الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطى في أفريقيا.

تعريف السياسة كمنافسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح والثقافة السياسية الجديدة، التى تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطى، وهى باختصار - الثقافة التى تحل النزعة النسبية فى وعى الساسة محل النزعة الشمولية وتحل التوافق، والتراضى والتعاقد، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار، والإلغاء .. إلخ، فيتفتح المجال السياسى - بذلك - أمام المشاركة الطبيعية للجميع .

وتتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمى عليها، ثم الانتقال إلى الشرعية الدستورية الديمقراطية، بدلاً من الاستناد إلى شرعية القوة للحفاظ على سلطاتها، من خلال تكريسها المفاهيم الثقافية السياسية الديمقراطية لإنجاز حلقة التحول الديمقراطى، لأن التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة لم يقدم ضمانه لحمايتها من الغضب الاجتماعى، عكس ما أوهمت النخبة الحاكمة نفسها به طويلاً فى أفريقيا، بل نتج عن ذلك كله ردود فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذى أدخل المجالين السياسى والأجتماعى فى مغامرات غير محدودة العواقب، ومن ضمنها الحروب الأهلية التى تعيشها اليوم أفريقيا فى أكثر من قطر، ذلك أن إقفال المجال السياسى على نخبة السلطة، بشكل حصرى دفع جماعات اجتماعية عديدة اللجوء إلى أساليب عديدة منها إلى المجال الدينى، بديلاً لممارسة السياسة وللتعويض عن غياب أو عن مصادرة المجال (الطبيعى)،

---

(١) عبد الإله بلقزيز (دكتور) الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي فى الأصل ورقة قدمت إلي المؤتمر القومى العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧» - الناشر المستقبل العربي في ٥ / ١٩٩٧.

والبعض الآخر إلى اللجوء إلى أساليب العنف فى التعبير عن مطالبها فى كل الأحوال، قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسى للتصدع والوحدة الوطنية للانفراط، وهكذا لم تعد السياسية تعبر عن نفسها على نحو طبيعى، بل باتت تستعير الحسم الفكرى والعنف وتقاليد العراك غير المدنى! وعلى ذلك لم يعد ثمة بدٌ من تنفيس التعبئة النفسية العامة، وإرجاء الصراع السياسى إلى قواعده الطبيعية، طريقاً للخروج من منطقة الفتنة والحرب الأهلية، وليس من شك فى أن ضغط هاجس الحرب الأهلية، الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطى ويفرضها مخرجاً من النفق المظلم[1]، الذى تعيشه هذه الدول. ونحن حينما نذكر هذه الحقائق الواقعية فذلك للأخذ فى الاعتبار ما سيحدث من حولنا، ولتجنب المخاطر التى تحدث من جراء الانفراد بالسلطة وتجاهل الآخرين؛ مما يحدث فى المستقبل القريب فجوة عميقة فى الوحدة الوطنية والتى نحن فى أمس الحاجة إليها قبل كل شىء؛ لأنها تمثل صمام الأمان لأمننا واستقرارنا.

أردت من هذه النصيحة أن أنبه النخبة الحاكمة فى بلادنا؛ لكى تفيق من نشوة الانتصار وتعود إلى الواقعية لمعالجة الأمور الوطنية العليا بموضوعية وبتقبل آراء الأخرين والإقرار بمبدأ المشاركة فى صنع القرار، قبل وقوع الكارثة على رؤوس الجميع من جراء التعنت اللامبرر مهما كانت المسببات لأن الوحدة الوطنية ومصلحة الوطن أسمى من كل شىء.

الضغط الدولى:

إن الضغط الدولى يعد من العوامل التى تساعد فى بعض الأحيان على الانتقال الديمقراطى وخاصة فى العالم الثالث، حيث كانت فى

الماضى النخبة الحاكمة فى أفريقيا، تستطيع أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أى أنتباه، بل كانت تستطيع حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولى، وقد اطمأنت طويلاً إلى صمت الحكومات الغربية التى بادلتها التواطؤ المعلن والخفى، بحجة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية ، أما اليوم فقد تغير الوضع، وإن هذه المرحلة من الراحة الدولية الممنوحة انصرمت، إذ باتت الدول الكبرى مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا - تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، وتحت وطأة ضغط المؤسسات المالية العاملة، ومع أنه من باب الأمانة القول إن نضال وضغط الرأى العام ومنظمات حقوق الإنسان فى أفريقيا عموماً، أثمر نتائج مادية مؤكدة فى تحسين أوضاع الحريات العامة إلى حد ما. وهكذا وفى ظل الوضع العالمى الجديد، فى مواجهة السيطرة وإساءة استخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد وتعزيز وإدراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن الديمقراطية والتعدد الحزبى أصبحت من النظم السياسية الشرعية المقبولة[1].

ولقد مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الأفريقية، كما كانت بمثابة إنذار للنظم السلطوية والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص.

---

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولى، ومصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - «أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ . وهو من الأساتذة المتخصصين في القضايا الأفريقية والقرن الأفريقي وإريتريا علي وجه الخصوص ومن الذين لهم إسهاماتهم في هذا المجال.

وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة أساسا فى جانبين رئيسيين: الأول تمثل فى الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية، التى كانت الحليف الأساسى لكثير من النظم والحكومات الأفريقية.

أما التحدى الثانى:

فيتمثل فى ضغوط القوى المنتصرة فى الحرب الباردة، وهى دول الغرب (الديمقراطية الليبرالية)، التى سارعت بفرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات فى أفريقيا.

وللإفصاح أكثر، إنه خلال أقل من خمس سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥، وهى فترة متزامنة مع التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى، حيث انتهت نظم حكم الحزب الواحد فى أفريقيا تقريباً، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية نظماً ديمقراطية ولو شكلا، خلافاً لما كان عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة، وبذلك استطاعت الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدنى والنخبة الجديدة أن تواجه الجيوش وسيطرة نظم الحكم الشمولى بسطوته وجبروته، وتم خلع العديد من الحكام الدكتاتوريين فى أنحاء عديدة من القارة بالقوة أو عن طريق صناديق الاقتراع. وهكذا، أصبحت أفريقيا فى الفترة الوجيزة القليلة الماضية بمثابة «ورشة عمل للديمقراطية»[١]. والضغط الغربى لم يقتصر على انهيار دول المنظومة الاشتراكية والتخلى عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة، بل سارعت القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة بفرض ضغوطها، وقد انفردت بالساحة، من أجل إجبار النظم المختلفة على التحول نحو

---

(١) محمود محمد أبو العينين (دكتور) مصدر سابق ص ٢٧٧.

الديمقراطية، وتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفييت من أفريقيا كقوة مناوئة، وأعيد ترتيب الأولويات الغربية فى ظل «النظام الدولى الجديد»، وأصبح الإصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للقرب أو البعد عن نظام دولة أفريقية ما.

الولايات المتحدة الأمريكية:

مثلاً، هى القوة العظمى الأولى فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلى سواء فى أنجولا أو جنوب أفريقيا أو إثيوبيا، ببرامج للتحول الديمقراطى وإجراء انتخابات حرة خاصة فى عهد الرئيس «بوش»[1]، كما ربطت التنازلات عن قدر من الديون والتسهيلات فى عمليات الجدولة للديون الرسمية الأخرى، بالإصلاحات الاقتصادية السياسية. وفى هذا الإطار، تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار للدول الأشد فقرا فى أفريقيا، كما تم تخصيص ميزانيات جديدة فى حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية، العامله فى مجال تعزيز برامج مساندة الديمقراطية الأفريقية (كالوكالة الأمريكية للتنمية، وهيئة الاستعلامات الأمريكية وغيرها»، كما تربط المساعدات الانمائية لدول أفريقيا بمدى الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدنى[2]. واستمرت

---

(١) George Bush "The U. S. A and Africa The Republican Record - Election" in Africa Report Vol. 37 No 5 September October 1992, PP. 14 - 17.

(٢) محمود محمد أبو العينين : (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى - أعمال الندوة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القارة ١٩٩٦ .

إدارة كلينتون فى نفس الاتجاه ولكن بشكل أكثر تركيزا على الديمقراطية من الإدارة السابقة، حيث أعلن «كلينتون» ثم وزير خارجيته «سابقا» وارين كريستوفر بأن التحول الديمقراطى وإنجاح التجارب الديمقراطية فى أفريقيا، على رأس أولويات الإدارة الأمريكية.

فرنسا:

بدأت أيضاً الإدارة الفرنسية فى تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد، ابتداء من عام ١٩٩٠ بمسألة الإصلاحات الديمقراطية فى أفريقيا، باعتبارها شرطا لتقديم أو الاستمرار فى تقديم المساعدات [١].

بريطانيا وكندا:

حددتا موقفهما من عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا على نفس النحو المشابه، ففى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، الذى عقد فى هارارى عام ١٩٩١ وضعت مسألة الديمقراطية والإصلاحات السياسية وتدعيم حقوق الإنسان فى أولويات الكومنولث، استجابة للتطورات الجارية فى النظام الدولى، وفى هذا السياق أكد «چون ميچور» رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين بأنه «ينبغى اللحاق بموجة حقوق الإنسان والديمقراطية التى تنتشر فى معظم أنحاء العالم اليوم»، «أننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك» وقد حاول «ميچور» أن يساير التيار السائد، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية[٢].

(١) Tomy Chapter "French African Policy, To Wards Change" In: African Affairs, No. 91, 1992, PP. 46 - 47.

(٢) محمود أبو العينين (دكتور): أفريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى ـ أعمال الندوة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٦.

ولقد أعلن رئيس وزراء كندا موقفا مماثلا، حين قال عن نفس الاجتماع: «إن كندا لن تكون حجر عثرة فى سبيل التحول الديمقراطى»، بل وأضاف، أكثر من هذا «أن كندا ستزيد مساعداتها للدول التى تحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية، وأكد وزير الخارجية البريطانى «هيرد» فى مناسبة أخرى على «أن المساعدات البريطانية لن تمنح إلا للدول التى تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الإنسان وآليات السوق» [1].

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد)، و(البنك الدولى)، فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيرا فى نفس الوقت عن الضغوط الحقيقية التى تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولى فى مرحلة النمو، خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، التى تزامنت مع موجة التغيرات الراهنة.

وفى اعتقادى أن هذه الضغوط من قبل القوى المنتصرة فى الحرب الباردة والتطبيق من قبل المؤسسات المالية، خاصة فى شأن المشروطية السياسيه والاقتصادية أمام هذه الأنظمة الشمولية المتسلطة وعدم مسئولية هذه الأنظمة استجابة للمتغيرات الدولية، يحقق أهدافاً شعبيه مقبوله على نطاق واسع فى القارة الأفريقية والتى شهدت التحولات الديمقراطية نتيجة لهذه الضغوط فلا شك أن التشدد فى هذا الاتجاه أمام تعنت الأنظمة الدكتاتورية الفردية فقط، يكون فى صالح الديمقراطيه ومحببا من الشعب الذى ينشد التغيير والتفاعل مع التحول الديمقراطى فى العالم.

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٨٧ .

الانتقال الديمقراطي وعوائقه:

ويجدر بنا هنا أن نشير أننا سنحاول فى الفقرة التالية أن نقف على بعض مصادر تلك الإعاقة، التى تواجه عملية الانتقال الديمقراطى فى أفريقيا.

١ - من تلك العوائق: أزمة الشرعية التى تقوم عليها سلطة النخبه الحاكمة فى البلاد الأفريقية، بوصفها الأزمة التى تجعله انتقالاً محجوزاً هنا وعسيراً هناك ... الخ

٢ - أزمة الشرعية: بسبب من أن الشرعية السياسية للسلطة فى بعض البلدان الأفريقية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها (شرعية) تعانى من أزمة مزمنة تلقى بذيولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح فى سيرورة التطور والتقدم فى المجال السياسى، ومن هنا لا نضيف جديداً حين نقول إن النظام السياسى العصبوى[١]. لنظام مغلق، وليس من شك فى أن نظاماً سياسياً يسهل شرعيته من امتياز فوق - اجتماعى، مزعوم، لقبيله أو عشيرة يفرز كل شروط الكبح والحجز أمام إمكانية التطور الديمقراطى، بل هو يؤسس البنية التحتية الناجزة للتسلط السياسى والدكتاتورى.

٣ - الشرعية الوطنية الثورية:

وهذه محاولة مكشوفة من الأنظمة الحاكمة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة، حيث يجنح بعض النخبة الحاكمة فى الد. ، الأفريقيه حديثة الاستقلال إلى تبرير شرعيتها باسم الثورة والوطنية

(١) العصبوية : تمثل العصبية الأهلية (القبلية أو العشائرية أو الطائفية) وهي تعد في أفريقيا واحدة من أكثر مصادر الشرعية لسيادة الدولة اليوم.

بدعوى أن نهوضها بمهمة انجاز برنامج وطنى سياسى وتنموى - تحررى لأنجاز معركة البناء والتعمير. ولقد أثبتت التجارب فشل هذه الأنظمة التى تعتمد على هذه الشرعية وهى بعيدة عن الجماهير والديمقراطية؛ ولذلك نستطيع أن نقول إن الشرعية الوطنيه هذه تمثل اليوم على الأقل، وفى طبقتها العسكرية -عائقاً حقيقياً أمام إمكانية الانتقال الديمقراطى.

٤ - مقاومة الطابور التسلطى والمنتفع:

ومما لا شك فيه أن من العوائق التى تعترض عملية الانتقال الديمقراطى فى الدول الأفريقية عملية المقاومة الشرسة التى تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة - داخل المجتمع السياسى تتنفع من بقاء نظام حكم الحزب الواحد أو الشمولى، وهى قوى أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية المستمرة فى ظل سلطة النخبة الحاكمة منذ الميلاد الحديث للدولة الوطنية الثورية فى أفريقيا، ومع أن كثيراً من هذه القوى نمى وترعرع على الهامش، وفى الهامش إلا أنه يمثل اليوم - ما يشبه اللوبى السياسى الضاغط ضد أى إصلاح سياسى ديمقراطى والقادر - حتى الحد الأدنى - على إرباك أى توافق ممكن بين الدولة والمجتمع، بين النظام والمعارضة، بسبب تغلغله فى نسيج السلطة والاقتصاد، وقدرات التأثير النافذ لديه على مراكز القرار وهو يمثل - بجميع المقاييس - الاحتياطى الاستراتيجى القوى، والذخيرة الحية الضاربة لإرادة التملص من ضرورات الانتقال الديمقراطى الآخذة فى تكريس نفسها[1].

ووفق ما تقدم ذكره فى مسألة الانتقال الديمقراطى فى هذا السياق وفى ظل التوجه السياسى الدولى الجديد، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى

(١) مصدر سابق ص ٢٤ .

إعادة وعى خيار الانتقال الديمقراطى فى منطقة أفريقيا والقرن الأفريقى بصفة خاصة على نحو جديد، أى بوصفه مخرجاً تاريخياً من الانسداد السياسى العام الذى تمر به منطقتنا، بل مخرجاً مشرفاً - للسلطة والمعارضة على السواء - من واقع الإخفاق الذى منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء.

ب - ممكنات الانتقال الديمقراطى:

إن الديمقراطية فى هذا العصر، أصبحت ضرورة لا غنى عنها واختياراً لا مفر منه كونها تتيح المجال لكل الخيارات الأخرى وعلى الأصعدة كافة: السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ...؟ ومن هنا، فإن الانتقال السلمى نحو النظام الديمقراطى، بات أمراً ضرورياً للأسباب وللأهداف التى ذكرتها آنفاً فى أفريقيا وباتت اليوم مهيأة أكثر من ذى قبل لتشهد ألوانا من التوافق السياسى، على قواعد الانتقال الديمقراطى السلمى. وما دفعنا للاعتقاد فى ذلك هما أمران :

أولاً: تنامى الاعتراف بفشل العنف فى فرض الشرعية أو فى الاستيلاء على السلطة.

ثانياً: تنامى الشعور العام فى أفريقيا بالحاجة إلى إجماع وطنى لمواجهة تحديات التنمية والأمن.

الأول يعبر عن اعتراف مادى صريح بفشل أسلوب العنف فى حيازة السلطة أو فى الاحتفاظ بها ، كما هو واضح الآن فى العديد من الدول الأفريقية التى كانت تقوم على أساس نظام الحزب الواحد الشمولى، وبدأت

تتهاوى وفى أزمنة قصيرة تتجه لهذا النهج؛ مما أدى لإقرار مبدأ التعايش بين المعارضة والسلطة فى التوافق السياسى بينهما على بناء مسلسل الانتقال - متفاهم عليه - نحو النظام الديمقراطى.

أما الأمر الثانى، فيعبر عنه تزايد الاعتراف بصعوبة حماية الأمن الاستراتيجى والاقتصادى والسياسى من مخاطر التدخل الخارجى أو الهيمنة، أو عدم الاستقرار الوطنى الداخلى ... إذا لم يجرِ حوار وطنى موسع يقترح تصورات وبرامج عمل تحظى بموافقة الجميع وتسمح بمشاركة الجميع فى تنفيذ ومراقبة سياساتها، فى إطار التعايش والتوافق والتوازن والوفاق فى سبيل بناء المستقبل.

وخلاصة القول:

أن السياسة أو الثقافة الديمقراطية لا تتساوى فى الممارسة إلا إذا قامت على اعتراف الأقوياء بالضعفاء، واعتراف الأكثريه بالأقلية، والأغنياء بالفقراء، والسلطة بالمعارضة، والدولة بالمجتمع المدنى.

وفى هذا الصدد يرى الدكتور محمد وقيدى أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون وسيلة إلا إذا اتخذت كغاية وأن إغفال صفتها كغاية من شأنه أن يفسد كل محاولة للتوصل بها إلى الغايات الأخرى، ولهذا فهو يعتبر[1] «أن الديمقراطية غاية» فإذا كانت الديمقراطية، كما هو معلوم، وسيلة التنوع، وتهدئة الاختلافات، ووسيلة للتعايش ولتحقيق أهداف النمو والتقدم المشترك، فغايتها برأي الدكتور وقيدى هى فى «توازن المجتمع وحضور بعده الإنسانى»[2].

(١) حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عثرات ثقافاتها الكبيرات - جريدة الحياة ١ / ٦ / ١٩٩٧ .

(٢) محمد وقيدى: البعد الديمقراطى دار الطليعة - بيروت ص ٩٦ - ١٩٩٧ .

والخلاصة إن الديمقراطية توجد، حيث تكون هناك تعدديه سياسية فى المجتمع وتغيب حيث تغيب هذه التعددية، ولابد النظر إليها كاختيار عقلانى وأخلاقى لأفضل الممكنات فى تنظيم المجتمع. هذا البعد الديمقراطى هو الذى يجعل الحياة الانسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه، وهو المجال الذى تتحقق بفضله صيغة جدلية بين وحدة المجتمع وتتنوع مكوناته. ووفق هذا التصور يرى الدكتور وقيدى «فإن النظام الديمقراطى قانون عام من أهم القوانين المنظمة للتعاقد المجتمعى»[1]. وبامتداد هذا القانون إلى مستوى الحياة الفردية لأعضاء المجتمع، فإنه يمنحهم حريات وحقوقاً ويدفعهم إلى ممارستها بوعى، تجعلهم فى الوقت ذاته ملتزمين بحريات وحقوق الغير، لوعيهم بأن ضمان حريات الغير وحقوقهم هو ضمان لحرياتهم وحقوقهم هم أنفسهم.

---

(١) مصدر سابق ص ٩٦ .